

أكادير إطلاق التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي 2014 - 2020 لجهة سوس - ماسة

ترأس العاهل المغربي الملك محمد السادس، يوم الأحد بأكادير، حفل تقديم إطلاق التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي 2014 - 2020 لجهة سوس - ماسة وتوقيع 8 اتفاقيات وبروتوكول المتعلقة بها. ويندرج المشروع الصناعي لجهة سوس - ماسة، والذي يؤشر لانطلاق التنزيل الجهوي للاستراتيجية الصناعية الوطنية، ضمن الرؤية الملكية الهادفة، عبر تنزيل مسلسل الجهوية المتقدمة، إلى تنمية ترابية منصفة، متوازنة، مندمجة وملائمة لخصوصيات كل جهة. وترمي إلى جعل الجهة قطبا اقتصاديا قادرا على خلق الشغل واثمين مواردها ودعم قطاعاتها المنتجة لضمان تنمية مندمجة في خدمة المواطن.



وفي بداية هذا الحفل تم عرض شريط مؤسستي يبرز الدينامية الإيجابية للتطور الذي شهدته المملكة خلال العشرة الأخيرة، عبر مشاريع استراتيجية همت مختلف القطاعات "البنية التحتية، التكوين ، الصناعة، الطاقات المتجددة ...".

وبهذه المناسبة، ألقى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مولاي حفيظ العلمي، كلمة أبرز خلالها أن "الصناعة أضحت تعتمد، بدورها، طبقا للتعليمات الملكية، مقاربة جهوية قصد بلوغ مرحلة إقلاع جديدة، وتقريب الأنشطة المنتجة من المواطنين".

ويقوم مخطط التسريع الاقتصادي على المنجزات الهائلة والمشاريع المهيكلية الجارية تحت القيادة المتبصرة للعاهل المغربي، للشروع في تنزيله على المستوى الجهوي وتمكين الجهات، كل حسب خصوصياتها،

من استقطاب الأنشطة المنتجة وخلق فرص الشغل والثروة قريبا من المواطنين.

++ بروز قطب اقتصادي تنافسي بواسطة رافعات محددة وملائمة ++

وأكد العلمي أن المشروع الصناعي لجهة سوس - ماسة يطمح لخلق 24 ألف منصب شغل جديد، بشراكة مع الفيدراليات المهنية والتي سيتم توفير أولها من خلال المشاريع الموقعة اليوم من طرف مستثمرين خاص. ومن أجل تحقيق هذا الهدف ترمي المبادرة الصناعية الخاصة بجهة سوس ماسة تعزيز القطاعات الصناعية الموجودة مع تطوير، وبطريقة تفاعلية وفعالة مجالات جديدة، وذلك في احترام تام للمعايير البيئية والتوجه السياحي للجهة.

وفي مجال الصناعة الغذائية سيتم تدعيم جهة سوس ماسة بمنصة حقيقة فعالة لتحويل المنتوجات الفلاحية، الموجهة سواء للسوق الوطنية أو للقارة الإفريقية، مبرزا أنه تم إرساء شراكة قوية بين وزارتي الفلاحة والصناعة لفائدة الفاعلين، من خلال برنامج مشترك للمواكبة، ينخرط فيه صندوق التنمية الصناعية، وصندوق التنمية الفلاحية، وكذا تعبئة القطب الفلاحي (أغروبول).

وأشار إلى أن البنية التحتية لقطاع بناء السفن ستشهد، على الصعيد الوطني، تعبئة حوالي 5 مليار درهم من الاستثمارات، من بينها ورشة بحرية بسوس ماسة. وأضاف أن قطاع الصناعات الكيماوية سيعرف بدوره مواكبة متميزة تهدف لتشجيع تطوير قطاعات الكيماويات العضوية والكيماويات الخضراء. كما سيتم تطوير منظومات صناعية جديدة، خصوصا في القطاعات الصاعدة التي تشكل رافعات للتسريع الصناعي، مثل المناولة في قطاعات السيارات والجلد، ومواد البناء، وصناعة البلاستيك، وترحيل الخدمات (الأفشورينغ).

ولدعم هذا الطموح الجهوي وعلاوة على مواكبة القطاع البنكي سيتم وضع خمس رافعات تكميلية تتمثل في ..

+ إنشاء منطقة صناعية حرة بمساحة 300 هكتار، مندمجة في منطقة حضرية، ستتيح الولوج لعقار صناعي بمواصفات عالمية وبأثمنة تنافسية. وستمكن هذه المنطقة الحرة من تعزيز جاذبية الجهة وخلق أنشطة تصديرية ومدرة لفرص الشغل.

+ مواكبة المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل لتكوين الموارد البشرية لمصاحبة الصناعيين في مجال تكوين وتأهيل

مستخدميهم .

+ إنجاز حاضرة تكنولوجية (تيكنوبارك) ومدينة للابتكار. وسيوجه التيكنوبارك للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الناشئة (ستارتاب) في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيضع مكاتب قابلة للاستعمال رهن الإشارة مع خدمات للمواكبة. وسيتمكن حي الابتكار، من جهته، من تزويد الجهة ببنية تحتية للاستقبال التكنولوجي، لتسهيل مواكبة الشباب حاملي المشاريع المبتكرة.

+ تخصيص 500 مليون درهم من طرف صندوق التنمية الصناعية، وصندوق التنمية الفلاحية لفائدة المشاريع الصناعية بالجهة.

+ سيخصص القطاع الخاص بجهة سوس ماسة 500 مليون درهم للاستثمار في هذه المشاريع الصناعية.

وبفضل هذا الانخراط الجديد لجميع الجهات الفاعلة، سيكون من الممكن إنجاز المشاريع الصناعية التي سيتم تطويرها في جهة سوس ماسة، من طرف المنعشين بمساهمة محدودة في 20 بالمائة من كلفة هذه المشاريع، إذ سيتم توفير 20 في المائة من طرف مستثمرين خواص بالجهة و20 بالمائة إضافية من منح صندوق التنمية الصناعية وصندوق التنمية الفلاحية، والـ40 في المائة المتبقية سيتم تمويلها، ضمن شروط تفضيلية، من قبل القطاع البنكي.

وبهذه المناسبة، ترأس الملك محمد السادس، نصره الله، حفل توقيع 8 اتفاقيات وبروتوكول لتنفيذ التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي بجهة سوس ماسة، وإنجاز 11 استثمارا صناعيا بالجهة:

1- اتفاقية للتنزيل على مستوى جهة سوس-ماسة للنظم الصناعية الخاصة بالسيارات، والجلد، والسفن، والكيمياء وصناعة البلاستيك، ومواد البناء، وترحيل الخدمات (الأفشورينغ).

2- اتفاقية لمواكبة الاحتياجات في مجال تكوين الموارد البشرية الخاصة باستراتيجية التنمية الصناعية لجهة سوس ماسة في أفق 2020.

3- اتفاقية لإحداث مدينة الابتكار بجهة سوس ماسة.

4- اتفاقية لتهيئة المنطقة الحرة سوس ماسة وتطويرها والتعريف بها وتسويقها وتدبيرها.

5- اتفاقية لتنزيل استراتيجية تنمية الصناعة الغذائية على مستوى

جهة سوس ماسة .

6- اتفاقية لتمويل برنامج تنمية الصناعات الغذائية .

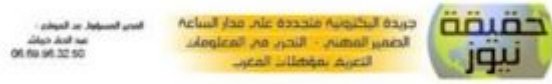
7- اتفاقية لإنجاز (تيكنوبارك) بجهة سوس ماسة .

8- اتفاقية لمواكبة إنجاز صندوق خاص لتنمية الاستثمار بجهة سوس ماسة .

9- بروتوكول لتنفيذ 11 استثمارا صناعيا في قطاعات مواد البناء والصناعات البلاستيكية والورقية والأوفشورينغ .

حضر هذا الحفل على الخصوص، مستشارو الملك وعدد من أعضاء الحكومة ورؤساء المجالس الجهوية وبعض الفاعلين الاقتصاديين وعدد من الشخصيات .

ميدي1+و.م.ع



أشغال الدورة العادية الـ30 لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي

أديس أبابا - افتتحت، بعد زوال اليوم الأحد بأديس أبابا، أشغال الدورة العادية الـ30 لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، وذلك بمشاركة المغرب.

ويقود الوفد المغربي، الذي يشارك في أشغال القمة التي تنعقد تحت شعار "كسب المعركة ضد الفساد . . نهج مستدام نحو تحول إفريقيا"، رئيس الحكومة السيد سعد الدين العثماني، الذي يمثل صاحب الجلالة الملك محمد السادس في هذه القمة.



ويضم الوفد المغربي على الخصوص وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ناصر بوريطة الذي شارك في أشغال الدورة العادية الـ32 للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي.

وتميزت الجلسة الافتتاحية للقمة بعزف نشيد الاتحاد الإفريقي من طرف كورال مفوضية الاتحاد، وكلمة موسى فاكي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي الذي تطرق لشعار القمة، مرحبا بالرؤساء الجدد المنتخبين في كل من ليبيريا وأنغولا وكينيا.

ويتضمن جدول أعمال القمة بحث عدد من القضايا التي تهم بالخصوص قضايا السلم والأمن والتنمية وكذا الإصلاحات المؤسساتية للاتحاد الإفريقي.

وستعمل القمة، على مدى يومين، على تعزيز الالتزام السياسي في أفريقيا خالية من الفساد، مواطنة ومحكومة بشكل ديمقراطي، كما نصت على ذلك أجندة 2063 : "إفريقيا التي نريد".

وخلال هذه القمة، سيناقش القادة الأفارقة سلسلة من القضايا الهامة، مع التركيز بالخصوص على الملف الشائك المتعلق بإصلاح المؤسسة الإفريقية وتمويل المنظمة.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تركيز عمل المنظمة على أربع مجالات محددة، هي السلام والأمن والقضايا السياسية وإحداث منطقة للتبادل الحر القاري وتمثيلية المنظمة في القضايا العالمية.

وعلاوة على الإصلاحات، ستهم المناقشات انتخاب، أو بالأحرى، تعيين رئيس الاتحاد الإفريقي لولاية 2018. ويتم الاختيار وفق تناوب حسب المناطق، إذ تعود الرئاسة هذه الدورة لمنطقة شرق إفريقيا. ويتعين أن يسلم الرئيس الغيني ألفا كوندي المشعل لنظيره الرواندي بول كاغامي.

وعلى المستوى الأمني، ستبحث قمة أديس أبابا الوسائل القمينة بمواجهة جيوب عدم الاستقرار، الناجمة عن الإرهاب والجريمة المنظمة وإيجاد أفضل الحلول لظاهرة الهجرة السرية التي تهم العديد من البلدان الإفريقية.

وستشغل الهجرة حيزا هاما ضمن مناقشات قادة الدول ورؤساء الحكومات. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد اختير خلال القمة الـ28 رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة .



جلالة الملك يترأس جلسة عمل للبحث في مراحل تنفيذ برامج تنمية الطاقات المتجددة بالمملكة الشريفة

ترأس جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية الشريفة ، أمس الجمعة 26/01/2018 بالقصر الملكي بالدار البيضاء، جلسة عمل خصصت لمشروع "مازين" لتطوير الطاقات المتجددة، و تقييم مراحل الانجاز المختلفة المرتبطة بالمشروع ،وعرض أمام الملك، تفاصيل المشاريع المبرمجة لبلوغ طاقة إنتاج الطاقة المتجددة في المغرب ، إلى 42 في

المائة بحلول العام 2020، و52 في المائة في أفق العام 2030، لأجل ذلك أصدر الملك تعليمات لتسريع وتيرة إنجاز هذه المشاريع.

وتندرج هذه الجلسة، حسب بلاغ للديوان الملكي، في إطار المتابعة المنتظمة من قبل الملك، لمختلف مراحل تنزيل الاستراتيجية الطاقية الوطنية وتلك المتعلقة بالطاقات المتجددة على الخصوص.

وخلال جلسة العمل هذه، قدم رئيس الوكالة المغربية للطاقات المستدامة مصطفى الباكوري، حصيلة الانجازات إلى غاية نهاية 2017 وكذا مختلف المشاريع المبرمجة برسم الفترة 2018 - 2020 والتي من شأنها أن "تمكن من تجسيد الهدف المتوخى برفع طاقات الإنتاج المتجدد إلى 42 في المائة في أفق 2020، المرحلة الانتقالية لبلوغ المستوى الذي حدده الملك في نسبة 52 بالمائة سنة 2030".

وشمل التقديم أيضا تدابير تسريع تنفيذ مبادرات التنسيق بين فاعلي الترسانة المؤسسية الطاقية الوطنية بعد استكمال إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي.

واطلع الملك خلال الجلسة على الانعكاسات السوسيو اقتصادية الإيجابية للقطاع، خصوصا في مجال الاستثمارات، وتوفير تكوينات مؤهلة، وخلق فرص الشغل ونقل التكنولوجيا وتنمية مناطق تمركز مشاريع الطاقات المتجددة.

كما خصصت نقطة لاستعراض تقدم تفعيل الاستراتيجية الدولية للوكالة المغربية للطاقات المستدامة (مازن)، وتطورها في إفريقيا بوجه خاص.



وفي ختام جلسة العمل هاته، أعطى الملك تعليماته، للمؤسسات المشكّلة للنظام البيئي للطاقات المتجددة، قصد "تسريع عملية تنزيل الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال من أجل توطيد المكانة الرائدة للمملكة على الصعيد القاري والجهوي وجعل الطاقات المتجددة رافعة حقيقية للتعاون جنوب-جنوب ولتنمية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تتوفر على رصيد طاقي متجدد أكيد".

للإشارة، حضر جلسة العمل هاته رئيس الحكومة السيد سعد الدين العثماني، ومستشارا الملك فؤاد عالي الهمة وياسر الزناكي، ووزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد، ووزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة عزيز رباح، والمديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن أمينة بنخضرا، ورئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقات المستدامة مصطفى الباكوري، والمدير العام بالوكالة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب عبد الرحيم الحافظي.

الخط الساخن من المغرب
عدد الخط الساخن
06 99 99 32 50

جودة الحكومة متجددة على مدار الساعة
الخط الساخن للتحرير من العناوين
التحرير بمطبخات المغرب



رئيس محكمة النقض مخاطبا القضاة: لن نتسامح مع من أساء للعدالة أو استهتر بالمسؤولية والأمانة

الرباط: شيماء عصفور

قال مصطفى فارس، رئيس محكمة النقض الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى

للسلطة القضائية،" لقد كانت الأشهر الثمانية الماضية، مرحلة اختبار حقيقي من أجل إعطاء دينامية جديدة لهذه المؤسسة الدستورية والحقوقية بآفاقها الكبرى وانتظاراتها المتعددة (المجلس الأعلى للسلطة القضائية).



وقال فارس خلال كلمة ألقاها صباح اليوم الخميس 25 يناير الجاري بمحكمة النقض بالرباط بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2018 " عرفنا خلال الأشهر الثمانية الأخيرة تحديات تَعَامَلْنَا معها بكثير من الحزم والحرص على ضمان تحقيق أهداف الشفافية والحكامة وتكافؤ الفرص لضمان مسارات مهنية عادلة منصفة للقضاة أساسها تطبيق المعايير، والاحتكام للكفاءة، وتكريس الأخلاقيات، وإعطاء الفرصة للجميع من أجل استرجاع الثقة وفتح آفاق جديدة للعطاء والتقدم والتطوير ".

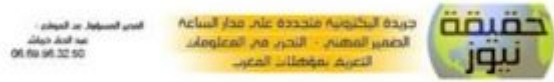
واستطرد رئيس محكمة النقض قائلاً، " قد بدى هذا المعطى جلياً من خلال العدد الهام للسادة القضاة الذين تمت ترقيتهم في مختلف الدرجات، حيث وصل عددهم في المجموع إلى (668) في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ هذه المؤسسة بنسبة استجابة تصل إلى 98% كما فتحنا الباب أمام الجميع للتباري بكل شفافية على مناصب المسؤولية الشاغرة وفق شروط قانونية، حيث قدم (96) من القضاة مشاريع برامجهم وتصوراتهم وتمت مناقشتها معهم على امتداد أربع جلسات مطولة للانتقاء".

وتابع المتحدث حديثاً قائلاً، " وحرصنا على إعطاء عناية كبيرة بتظلمات القضاة المختلفة والتي وصل عددها إلى (68) تظلمات انصبت أغلبها على مسارات الترقيّة ولوائح الأهلية. إضافة إلى دراستنا واستجابتنا لعدد هام من طلبات التمديد التي تجاوز عددها المئة (100)، كفاءات قضائية نعتبر خبرتها وصنعتها رأس مال قضائي لا مادي يصعب تعويضه أو التفريط فيه. فضلاً، عن سهرنا الدقيق من أجل أن تمر الملفات التأديبية للقضاة التي وصل عددها إلى (15) في أجواء من الضمانات القانونية والحقوقية التي تفعل قواعد المسؤولية والمحاسبة والتأطير والتخليق والتوجيه والتقويم.

كما قمنا بتلبية عدد من الطلبات المهنية والإدارية المختلفة التي ترد علينا يوميا من كل أنحاء المملكة التي تستهلك الكثير من الوقت والجهد والعمل الدؤوب “

وتحدث فارس عن انطلاقة فعلية للموقع الالكتروني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية قائلا إنه “يشتغل بشكل مشجع متطور خدمة للقضاة والمتقاضين، فضلا عن استقبالنا ودراستنا لأكثر من 2700 شكاية وردت علينا من جهات مختلفة حيث أفردنا لها خلية للتتبع حرصا منا على تكريس قواعد الشفافية ومبادئ المسؤولية والمحاسبة دون أن نغفل الإشارة إلى أننا بالمقابل سنتصدى بكل صرامة للشكايات الكيدية التي تتم بسوء نية بغرض التأثير أو الضغط”.

هذا وأشار الرئيس المنذب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية قائلا، أن “قضاتنا اليوم واعون بأننا بقدر حرصنا على صون كرامتهم وضمن حقوقهم ومصالحهم فإنهم مطالبون أيضا بالذود عن استقلالهم والحفاظ على حرمة هذه المهنة والتمسك بأخلاقياتها وتقاليدها سواء في حياتهم المهنية أو الخاصة، وأنه لم يعد مقبولا أي تهاون أو استهتار بهذه المسؤولية والأمانة”.



المجزرة البيئية التي تعرضت لها أشجار الزيتون بتازة

المجزرة البيئية التي تعرضت لها أشجار الزيتون بتازة



تتعرض أشجار الزيتون الى مجزرة بتازة ، بدوار الشلوحة ، هذه المجزرة البيئية التي تعرضت لها أشجار الزيتون بدوار الشلوحة مستمرة الى الآن ، تهدف الى قطع أشجار الزيتون بواسطة منشار [لي يستخدم كأداة لإبادة وإعدام هذه الأشجار البريئة بشراسة وليلحق بها أضرارا جسيمة متنافيا بذلك قيمتها البيئية والطبيعية وكذا الثراتية ، بحيث أن عمر هذه الأشجار يفوق عمر ساكنة المنطقة. وهل تعلم السلطات المحلية بالخبر ، وذلك لإيقاف ومتابعة مرتكب هذه الإبادة التي يعاقب عليها القانون مع إتخاذ كافة التدابير و الإجرا ءات اللازمة للحد من هذا الإستنزاف البيئي الذي أصبح ينخر و يهدد المجال البيئي للمدينة ، ولما تتعرض له أشجار الزيتون من إستئصال مقيت من طرف أشخاص همهم الوحيد هو جعل مدينة تازة ، مدينة إسمنتية بامتياز، و بقع إسمنتية لا تخضع لأي قانون معماري وتصميم محكم.

تدمير وتخريب المجال البيئي للحزام الطبيعي لمدينة تازة ، وتأسيس أرضية خصبة لما هو إسمنتي عشوائي ، يضر بإقليم تازة ، والحفاظ على هذه الثروة الطبيعية هي ضرورة ملحة ومسؤولية يتقاسمها المجتمع المدني كطرف والجهات المسؤولة من منتخبين ورجال السلطة المحلية .

الجمعية المغربية للتطوير
صندوق بريد
06 69 94 32 92

جريدة الحكومة منبذة على مدار الساعة
التصوير الصحفي - التحرير من العناوين
التحرير بمطعمات المغرب



عبدالحق خرباش

تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين

أكد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، الثلاثاء 23 يناير، أن الحكومة ستعمل جاهدة على توفير الشروط الملائمة لمواصلة إصلاح منظومة المقاصة لبلوغ هدف التقسيم العادل للإمكانات المتاحة واستهداف الفئات المحتاجة، تحقيقا للعدالة الاجتماعية المنشودة.

وأبرز العثماني، في معرض رده على سؤال محوري حول "سياسة الحكومة في تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين" خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة بمجلس المستشارين، أن الحكومة عازمة، تنفيذا لمضامين البرنامج الحكومي، على مواصلة هذا الإصلاح من خلال رفع الدعم تدريجيا عن المواد المتبقية بهدف الزيادة في الاعتمادات الموجهة لتمويل سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية، ودعم الفئات الهشة والمحتاجة، ويتعلق الأمر بمواد غاز البوتان، والسكر، والدقيق.

وقال إن إصلاح نظام المقاصة يعد "إجراء لا مناص منه" بعد أن أثبتت الدراسات والتحليلات وجود عدة اختلالات تمثلت، أساسا، في عدم استقرار الغلاف المالي المخصص للدعم بسبب ارتفاع الأسعار الدولية للمواد المدعمة وتزايد الطلب الداخلي على هذه المواد، مشيرا إلى أن إصلاح نظام المقاصة يعتبر "إصلاحا هيكليا" يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه موارد المالية العمومية لدعم الاستثمار والبرامج الاجتماعية.



وذكر، بهذه المناسبة، بأنه تمت مباشرة هذا الإصلاح بالنسبة لقطاع المحروقات، باعتماد مقاربة تدريجية، ابتداء من شتنبر 2013 إلى أن تم تحرير القطاع بصفة نهائية في دجنبر 2015، مبرزا أن هذا الإصلاح قد ساهم في تقليص الدعم الإجمالي المخصص للمقاصة بالميزانية العامة بنسبة تفوق 70 في المائة، حيث لم يتعد هذا الدعم 10 ملايين سنة 2016، و12 مليار درهم سنة 2017، و13 مليار درهم برسم قانون مالية 2018.

فبالنسبة لمادة غاز البوتان، سجل رئيس الحكومة أنه اعتبارا للدور الحيوي الذي تشكله هذه المادة بالنسبة للمعيش اليومي للمواطن المغربي، فلم تعرف أسعار غاز البوتان أي زيادات منذ عشرات السنين.

وأضاف أنه على الرغم من أن غاز البوتان يكتسي أهمية لدى الأسر الفقيرة والمتوسطة، فإن هذا الدعم تستفيد منه الفئات الغنية، لذا، فإن الحكومة عازمة على رفع الدعم تدريجيا عن مادة البوتان، بهدف الزيادة في الاعتمادات الموجهة إلى تمويل سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية، ودعم الفئات الهشة والمحتاجة.

وأشار إلى أنه من أجل إعادة التوازن إلى قطاع السكر والتقليص من التبعية للأسواق الخارجية والرفع من مردودية القطاع الفلاحي المنتج للنباتات السكرية، فقد تم اعتماد عدد من الإجراءات تتمثل، أساسا، في الرفع من مداخيل الفلاحين المنتجين للنباتات السكرية عبر الرفع من ثمن الشمندر وقصب السكر على مرحلتين، وتحيين مستوى الثمن المرجعي، واعتماد برنامج تعاقدى جديد يهدف إلى تأهيل هذا القطاع.

أما بالنسبة لقطاع الدقيق الوطني، أبرز العثماني أنه تم التقليص من حصة الدقيق الوطني الموزع وحصرتها في 6 ملايين قنطار برسم سنة 2016، بدل 9 ملايين قنطار، مع تحيين الدورية الوزارية المتعلقة بإنتاج وتوزيع الدقيق الوطني للقمح اللين، وإدراج مقتضيات من شأنها إعادة هيكلة هذا القطاع وتحسين جودة الإنتاج، كما تم تكثيف المراقبة وتشديد الإجراءات الجزرية المتعلقة بجودة الدقيق المدعم.

المصدر : مديا تي في. كوم و (و.م.ع)

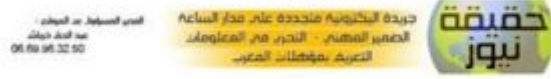
رجالات جدد بالقيادات الجهوية للدرك الملكي بالمملكة المغربية

رجالات جدد بالقيادات الجهوية للدرك الملكي
بالمملكة المغربية



عين الكولونيل مطعيش على رأس القيادة
الجهوية بتطوان ، الكولونيل نافع عين
بالقيادة الجهوية لوجدة ، عبداللطيف
النماوي عين بمراكش قائدا لجهوية الدرك
الملكي ، كما عين بنربيعة على رأس القيادة

الجهوية للدرك الملكي بالحسيمة ، عين
الحمومي بآسفي على رأس القيادة الجهوية ،
العيون عين الكولونيل الدبسي ، محمد لعربي
عين بأغادير ، أجنوي عين بكلميم .
عبدالحق خرباش



السيد وزير العدل حول مرصد الإجرام على مدى يومي 24 و25 يناير 2018 بالمعهد العالي لل قضاء

افتتح السيد محمد أوجار وزير العدل اليوم الأربعاء 24 يناير 2018
بالرباط، الندوة الدولية حول المرصد الدولية للإجرام: الخبرات
والتجارب في مجال رصد وتحليل ظاهرة الجريمة.



وخلال هذه الندوة المنظمة من طرف وزارة العدل، بتعاون مع المركز الوطني لمحاكم الولايات NCSC والمكتب الدولي للمخدرات وإنفاذ القانون INL، أبرز السيد وزير العدل أهمية هذه الندوة الدولية حول الخبرات والتجارب في مجال رصد وتحليل ظاهرة الجريمة من طرف المراسد الدولية للإجرام، والتي تأتي - يقول السيد الوزير - في إطار شراكة متميزة بين وزارة العدل والمركز الوطني لمحاكم الولايات والمكتب الدولي للمخدرات وإنفاذ القانون، بهدف الاطلاع على تجارب المراسد الدولية المقارنة العاملة في مجال رصد ظاهرة الجريمة وتحليلها.

وفي هذا الإطار، دعا السيد وزير العدل إلى إنجاح المشروع المغربي الطموح الذي تعتمده وزارة العدل إطلاقاً بشأن إحداث مرصد وطني للإجرام يؤثت منظومة العدالة الجنائية وينضاف إلى الإصلاحات الكبرى التي عرفها قطاع العدالة ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وبمناسبة هذا الحدث المتميز، اغتنم السيد الوزير الفرصة وتقدم بالشكر والعرفان لشركاء وزارة العدل ممثلي الدول التالية: أمريكا، فرنسا، إسبانيا وتونس، ولكافة ممثلي القطاعات الحكومية، والقضائية والأمنية، وممثلي القطاعات الحكومية والقضائية والأمنية، وممثلي هيئات الدفاع ومنسقي وحدات ماستر القانون الجنائي والعلوم الجنائية بكليات الحقوق المشاركة في الندوة، والسيدة رئيسة المرصد الدولي للأبحاث الجنائية والحكامة الأمنية، وكذا وزير العدل السابق الدكتور محمد العلمي المشيشي الإدريسي، الذي وصفه السيد الوزير بـ"بفقيه الأجيال"، والذي أصرّ - على الحضور والمشاركة في الندوة رغم مرضه.

إن التحولات التي أصبحت تشهدها الجريمة في عالمنا اليوم، وما

يترتب عنها من انعكاسات سلبية ليس على المستوى الأمني فحسب، بل حتى على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، -يقول السيد الوزير- أصبحت تفرض بقوة ضرورة اعتماد مقاربات وقائية للحد من خطورتها، والمغرب كغيره من الدول ليس بمنأى عن هذه التحولات، فقد سعى باستمرار إلى مواكبة التوجهات الحديثة لمعالجة الظاهرة الإجرامية والبحث عن الحلول الكفيلة باجتثاث جذورها.

وفي هذا السياق، شكل الخطاب الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2009، محطة هامة في تاريخ العدالة ببلادنا عموماً وللعدالة الجنائية بصفة خاصة، أعلن فيه جلالاته بمناسبة هندسة ورش إصلاح القضاء ضرورة إحداث آلية وطنية لرصد الإجرام.

حيث ورد في الخطاب الملكي السامي ما يلي:

” مهما كانت وجهة الأهداف الاستراتيجية، التي تمتد إنجازاتها على المدى البعيد. فلا ينبغي أن تحجب عنا حاجة المواطنين الملحة في أن يلمسوا عن قرب، وفي الأمد المنظور، الأثر الإيجابي المنشود للإصلاح. لذا، نوجه الحكومة، وخاصة وزارة العدل، الشروع في تفعيله في ست مجالات ذات أسبقية:

أولاً:

ثانياً: تحديث المنظومة القانونية، ولاسيما ما يتعلق منها بمجال الأعمال والاستثمار وضمان شروط المحاكمة العادلة. وهو ما يتطلب نهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملائمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتطورات بإحداث مرصد وطني للإجرام. وذلك في تناسق مع مواصلة تأهيل المؤسسات الإصلاحية والسجنية.”

-انتهى مقتطف الرسالة الملكية السامية-

وهو التوجه الذي أكدته مخرجات الحوار الوطني العميق والشامل حول إصلاح منظومة العدالة الذي شهدته بلادنا في الآونة الأخيرة، وفي التوصية رقم 92 التي دعت بضرورة إحداث المرصد الوطني للإجرام.

وأضاف السيد الوزير أنه تجسيدا للإرادة الملكية السامية الرامية إلى إحداث مرصد وطني للإجرام، وتنزيلاً لتوصيات الميثاق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، واستجابة لأصوات العديد من المهتمين بالحقل

الجنائي، تعتزم وزارة العدل الإعلان عن إحداث مرصد وطني للإجرام داخل هياكل مديرية الشؤون الجنائية والعفو، يؤثث مشهد العدالة الجنائية ببلادنا ويقدم خدمات جلية لأجهزتها ولكافة السياسات العمومية للدولة، وعلى رأسها السياسة الجنائية التي ما أحوج واضعيها ومنفذيها ومقيمها لمثل هذه الآلية، خاصة فيما يتعلق برصد تطور مؤشرات الجريمة والبحث عن الحلول الكفيلة بالوقاية منها.

وذكر السيد وزير العدل بالمناسبة بالرسالة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي وجهها للمشاركين في الندوة العلمية المنعقدة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء بمدينة الرباط بتاريخ 20 أكتوبر 2010 حيث ورد في الرسالة الملكية ما يلي :

“لقد أصبح الإحصاء في عالم مطبوع بشتى التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أداة مرجعية في تنوير صناع القرار في تحديد واختيار برامج التنمية، والمستهدفين منها، من فئات اجتماعية ومناطق جغرافية.

كما يعد آلية منهجية لا غنى عنها لتقييم السياسات العمومية، ما تقتضيه من مراجعة عند الاقتضاء. بل إن ما يضطلع به الإحصاء اليوم من مهام. يجعل منه خدمة عمومية حقيقية. اتخذت بحكم عولمة الاقتصاد والقيم أبعاداً دولية.”- انتهى مقتطف الرسالة الملكية السامية -

وفي ذات الكلمة توقف السيد وزير العدل عند مبادرة إحداث المرصد الوطني للإجرام، والتي جاءت استجابةً للعديد من الأصوات ورغبةً في تحقيق العديد من الطموحات، وكسب المزيد من الرهانات والتحديات، خاصة على :

مستوى رصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة وتشخيص واقعها ودراسة مسباتها وآثارها واقتراح السبل الكفيلة للوقاية منها.

وحدّد السيد الوزير مهام المرصد الوطني للإجرام في المهام التالية :

- رصد ظاهرة الجريمة، من خلال جمع المعطيات الإحصائية بتعاون وتنسيق مع باقي الجهات القضائية والأمنية والإدارية ووضع مؤشرات تتبع تطورها؛
- إعداد قاعدة بيانات خاصة بالمعطيات الإحصائية؛
- القيام بأبحاث ودراسات علمية حول الجريمة والعقوبة؛
- دراسة حالة العود واقتراح الحلول الكفيلة لمعالجتها؛

- المساهمة في التخطيط الجنائي عن طريق اقتراح الحلول الكفيلة للوقاية من الجريمة ومكافحتها؛
- تقديم المقترحات بشأن المنظومة القانونية الجنائية.

وفي نهاية كلمته، دعا السيد وزير العدل إلى مقاربة تشاركية تعددية وإرادة حقيقية يسهم فيها كافة المتدخلين من قطاعات حكومية وهيئات وطنية وسلطات قضائية وأمنية وإدارية، ومؤسسات البحث العلمي بكافة تخصصاتها.

وفي هذا الإطار -يقول السيد الوزير- نلتقي اليوم مع شركائنا المتميزين ونخبة من الخبراء الأجانب بكل من دول أمريكا، فرنسا، إسبانيا وتونس. ليس من باب الترف العلمي وإنما بهدف اكتساب الخبرة والاطلاع على تجارب هذه الدول في مجال رصد ظاهرة الجريمة وتحليلها. ودعا كافة الحضور إلى التفاعل إيجاباً مع الخبراء من خلال طرح الأسئلة وتبادل النقاش حول تجاربهم الدولية ومكامل قوتها والصعوبات التي اعترضتها بهدف إغناء ولادة المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، وتيسير سبل نجاح هذه التجربة لقيامها بالأهداف المنوطة بها

وتتواصل أشغال هذه الندوة الدولية حول مرصد الإجرام على مدى يومي 24 و25 يناير 2018 بالمعهد العالي للقضاء. وتتوخى مقاربة الوضعية القانونية وهيكلية كل مرصد أو هيئة مشاركة، بالإضافة إلى الوضع العام للإحصائيات الجنائية بالمغرب، ومنهجية تجميع المعطيات ومعالجتها، والتعاون والشراكة مع الأطراف المعنية. هذا بالنسبة لليوم الأول

وفي اليوم الثاني، سيتم التطرق إلى مناهج وتقنيات تقييم جودة المعطيات الإحصائية وطرق استغلالها، ثم التحديات التي تمت مواجهتها من طرف المرصد والهيئات المشاركة فضلاً عن دور المرصد الدولية في دراسة وتحليل الظاهرة الإجرامية والتخطيط الجنائي.

جلالة الملك يعين ثلاثة وزراء وكاتبا للدولة ووزير منتدب

عبد الأحد الفاسي الفهري عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية وعينه جلالة الملك وزيرا لإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، في مكان نبيل بنعبد الله أنس الدكالي عضو حزب التقدم والاشتراكية و مدير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات "أنابيك" وعينه جلالة الملك وزيرا للصحة خلفا للحسين الوردي



سعيد أمزازي عن حزب الحركة الشعبية رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط وعينه جلالة الملك وزيرا للتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي خلفا لمحمد حصاد محمد الغراس، الكاتب العام بالنيابة في وزارة الشباب والرياضة وعينه جلالة الملك كاتبا للدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني مكان العربي بنشيخ محسن جزولي وعينه جلالة الملك في منصب الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالتعاون الافريقي. وكان جلالة الملك قد اعفى ثلاثة وزراء وكاتب دولة على خلفية التقرير الذي تقدم به المجلس الأعلى للحسابات حول برنامج الحسيمة منارة المتوسط. تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي انجز في شهر اكتوبر الماضي أكد

أن "التحريرات والتحقيقات التي قام بها أثبتت وجود مجموعة من الاختلالات تم تسجيلها في عهد الحكومة السابقة"، كما أن التقرير "أبرز أن عدة قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية لم تف بالتزاماتها في إنجاز المشاريع، وأن الشروحات التي قدمتها، لا تبرر التأخر الذي عرفه تنفيذ هذا البرنامج التنموي"

البيان الختامي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الحوار 5+5

وكالات



أشاد الاجتماع الـ14 لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الحوار 5+5، الذي انعقد اليوم الأحد في الجزائر العاصمة، بالعمل الذي يقوم به المغرب في مجال الهجرة ومكافحة الإرهاب.

وأبرز البيان الختامي، الذي توج أشغال هذا الاجتماع، أهمية مسلسل الرباط في تدبير تدفقات الهجرة، ونوه أيضا باحتضان المغرب قريبا للاجتماع الوزاري (5+5) حول موضوع الهجرة.

وفي ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أشاد وزراء خارجية

الدول الأعضاء في مجموعة الحوار 5+5 "بجميع مبادرات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، تحت الرئاسة المشتركة للمغرب وهولندا"، باعتبارها مساهمة قيمة في جهود مكافحة هذه الآفة، معربين عن انشغالهم إزاء عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وتمحورت أشغال الاجتماع الـ14 لوزراء خارجية دول مجموعة الحوار "5+5" حول مجموعة من المواضيع، لا سيما التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمشاركة، والشباب والشغل، والهجرة والتنمية، والتنمية المستدامة.

كما تناول المؤتمر الوزاري القضايا الإقليمية، خصوصا ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، والقضاء على نزعات التطرف، والأوضاع في ليبيا والساحل وسوريا والعراق والشرق الأوسط.

ويضم حوار "5+5" بلدان اتحاد المغرب العربي الخمسة (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) عن الضفة الجنوبية من المتوسط، وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال ومالطا عن الضفة الشمالية.